

نام مقاعة إسائئ

(مادة 1)

أ) يد على ك شذ بيعي أو اعتباري أن يعق بالات أو بالساة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمي في إسائئ أو منتمي إليها :
بجنسياتها أو يعملن لحسابها أو لمصلحتها أينما قاما وذلك متى كان مد الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آذ .
أيا كان بيعته

ب) تعتب الشكات والمنشآت النية والأجنبية التي لها مصالح أو فوع أو تكيلات عامة في إسائئ في حك الهيئات والأشخاص .
المحر التعامل مع بقا للفة السابقة حسبما يقره مج الزراء أو السلة المخله منه بـ وفقاً لتصيات متم ضباط الاتصال

(مادة 2)

أ) يد ادخال أو استيراد البضائع والسلع والمنتجات الإسائئلية بكافة أنواعها والقاير المالية وغيرها م القيد المنقله الإسائئلية إلى :
المملكة كما يد تبادلها أو الاتجار فيها
ب) تعتب اسائئلية البضائع والسلع المصنعة في اسائئ أو التي دخ في صناعتها جء أيا كان نسبته م منتجات اسائئ على اختلاف أنواعها ساء وردت م اسائئ مباشرة أو بي غير مباشر
ج) تعتب في حك البضائع الاسائئلية السلع والمنتجات المعاد شحنها م اسائئ أو المصنعة خارج اسائئ بقصد تصيها لحسابها أو لحساب أد الأشخاص أو الهيئات المنصص عنها في المادة الأولى

(مادة 3)

: يد على المسترد في الحالات التي يعينها وزيد التجارة والصناعة بقار منه تقيد شهادة منشأ مضح فيها البيانات التالية :
. بيان البذ الي صنع فيه السلع _ 1
. أنه ليد في صناعة السلع أية مادة م منتجات اسائئ أيا كان نسبته 2

(مادة 4)

على السلات المختصة . التي يعينها وزيد التجارة والصناعة بقار منه . أن تتخذ ما يلزم م التاييد لمنع تصيد السلع التي يعينها متم ضباط الاتصال ألي البلاد الأجنبية التي يثب أنها تعيد تصيها إلى إسائئ

(مادة 5)

تسي الأحكام الاردة في الماد (2 , 3 , 4) على السلع التي تذ منا حة في المملكة أو تصر م تلذ المنا كلا تسي هذه الأحكام :
على السلع التي تنل إلى أراضي المملكة أو تم عب أراضيها وتكن بقصد التصيد إلى اسائئ أو أد الأشخاص أو الهيئات المقيمي . بها وذلك مع ماعة أحكام الاتفاقيات الولية التي تكن المملكة العبية السعدية فا فيها

(مادة 6)

يد عض البضائع والسلع والمنتجات المنذ عنها في المادة الثانية أو بيعها أو شأؤها أو حيازتها ويعتد في حك البيع والشاء :
.. في تبيد أحكام هذه المادة . ك صفقة تتد علي سبيد التبوع أو أبل

(مادة 7)

أ) يعاق ك م يخال أحكام الماد الأولى والثانية والخامسة بالسج لمة أذناها ثلاث سنوات وأقصاها عش سنوات , وبغامة أقلها :

- خمسة آلاف ريال سعدي ولا تتجاوز خمسي ألف ريال سعدي
- (ب) يعاقب م خال أحكام المادة الثالثة أو السادسة بالسجامة أدناها ثلاثة أشه وأقصاها ثلاث سنات وبغامة أقلها خمسمائة ريال عبي سعدي وأكثها خمسة آلاف ريال عبي سعدي أو بإحدي هاتئ العقبئ.
- (ج) إذا كان الجاني في إحدى الجاء السابقة شخصا اعتباريا تنف عليه العقبة المالية وتنف العقبات البنية على م ارتك الجيمة م المنتمي للشخ الاعتباري.
- (د) في جميع الأحوال يحك بمصادرة الأشياء المضبة كما يحك بمصادرة وسائ النف التي استعمل في ارتكاب الجيمة إن عا أصحابها بل.

مادة (8)

يعفى م العقبات المنصص عليها في المادة السابعة . عا المصادرة . م بادر م الجناة عند تعده باخبار الحكمة ع المشتكي في :
. إحدى الجاء المكررة أنفا إن أدى ها الاخبار فعلا إلى اكتشاف الجيمة

مادة (9)

(أ) تنش خلاصة أي حك يصر بالادانة تبيقا لأحكام ها النام على نفقة المحكم عليه في الصد المحلية كما تعط على نفقته :
. أيضا نف الخلاصة بحوف كبية على واجهة مد تجارته أو المصنع أو المخن أو غيه م الأماكن التي يعم بها مة ثلاثة أشه

(ب) يعاقب على نع هه الخلاصة أو اخفائها بأية بقة أو اتلافها بالحبمة لا تي على ثلاثة أشه وبغامة لا تتجاوز مائتي ريال سعدي أو بإحدي هاتئ العقبئ.

مادة (10)

تصف باليقة الإدارية مكافآت مالية لك شخ ساء كان م مفي الحكمة أو م غيه ضد الأشياء مضع الجاء المنصص عليها في
ها النام أو سه ضبها وتكن المكافآت بنسبة 20% م قيمة الأشياء المحكم بمصادرتها وعند تعد مستحقي المكافآت تزع بينه
بنسبة المجد لك منه بقار م وزئ التجارة والصناعة

مادة (11)

(أ) يقم المفن الي يعينه وزراء . التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد الني والفاع واليان والاخلية . بضب واثبات الجاء التي ذ :
عليها ها النام أو القارات المنفة له

(ب) وزارة التجارة والصناعة هي المختصة . بع ضد الجاء واثباتها . باحالتها إلى الهيئة التي تصر الأحكام فيها

مادة (12)

: تحال الجاء التي ذ عليها ها النام إلى هيئة مشكلة م (1) :

.. رئئ ديان المال أو نائبه رئيسا

.. مستشار حققي م ديان المال

.. مستشار حققي م مجل الزراء

ولا تعتب قارات هه الهيئة نافذة إلا بع التصيد عليها م رئئ مجل الزراء (2)

مادة (13)

تلغى الأنمة والقارات التي تتعارض مع أحكام ها النام :

مادة (14)

على رأي مجل الزراء و الزراء ك فيما يخصه تنفيها النام ويعتد نافاً م تاريخ نشه :



全球法律法规

Global Laws & Regulations



全球法律法规

Global Laws & Regulations



全球法律法规

Global Laws & Regulations



全球法律法规

Global Laws & Regulations